المحاضرة الأولى: الاقتصاد الجزائري خلال العهد الاستعماري

أهداف المحاضرة

- التعريف بالوقائع الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري قبل وإبان الاحتلال؛
- إعطاء صورة عن انعكاسات الوجود الاستعماري على الجزائري

الكلمات الدلالية

القطاع الفلاحي، النظام الحرفي، ازدواجية قطاعية.

بحكم انتماء الجزائر لمنطقة شمال إفريقيا، فقد اعتمدت كمورد لأوروبا، ففي عصر الرومان كانت تدعى "**هوري روما**" باعتبارها المورد الأساسي للقمح بالنسبة لروما، التي جهزت أسطولا خاصا يتولى نقل الحبوب إلى إيطاليا، وكان نفس الحافز بالنسبة للاستعمار الفرنسي المتمثل في إستغلال واستخلاص المواد الأولية للمصانع الأوروبية.

ما يدعونا إلى التساؤل حول الإمكانيات التي تملكها الجزائر والتي جعلتها مطمع للدول وعرضة للاحتلال من قبل فرنسا عام 1830؟

1- خصائص الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي

لقد عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا زراعيا وحرفيا وتجاريا مزدهرا، كما هو موضح في النقاط التالية:

- تميزت الجزائر خلال العهد العثماني بأنها بلد فلاحي، وكان اقتصادها يستند إلى نشاطين أساسيين هما: زراعة الحبوب وتربية الحيوانات، وكانت نسبة هذين النشاطين تتغير تبعا للاتجاه شمالا أو جنوبا. أما في السهول الداخلية المرتفعة فقد كان النشاطين متشابكين يدعم الواحد منهما الآخر.
- عرفت الجزائر خلال العهد العثماني صناعة تقليدية كانت تستمد خاماتها الأولية من الإنتاج الزراعي والحيواني، مما جعل إنتاجها هي الأخرى متنوعا. فكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة بها، وكان جزء من الانتاج يستهلك محليا والجزاء الآخر يصدر إلى الخارج.
- لقد أدى تنوع الإنتاج الزراعي والصناعي إلى ازدهار النشاط التجاري داخليا وخارجيا؛ **تجارة داخلية**: يمارسها الأهالي وكان أهم المراكز التجارية تقع في مدينة: الجزائر، قسنطينة، تلمسان، وهران بعد تحريرها من الإسبان 1792؛ **تجارة خارجية**: يمارسها الأهالي والأجانب، كانت للجزائر علاقات مع الدول الجنوبية (مالي، النيجر ونيجيريا)، كما عرفت نشاطا واسعا مع دول المغرب العربي إلا أن أكثر المبادلات كانت مع تونس، ناهيك عن العلاقات التي كانت تربط الجزائر مع دول أوروبا.

وبالنتيجة كان الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي اقتصاد متكامل ومندمجا في قطاعاته على المستوي الداخلي. فكان قطاع الزراعي يقوم على زراعة المحاصيل الزراعية اللازمة لتأمين الاحتياجات الأساسية وتصدير الفائض للدول الأوربية على وجه الخصوص وقطاع صناعي يقوم على منظومة متباينة من الحرف والصناعات الناشئة، ويتميز بتجارة داخلية وخارجية واسعة، بالإضافة إلى مداخيل تأمين المحيط.

2- الدوافع الاقتصادية للاحتلال الفرنسي

لقد بدأ الاستعمار الفرنسي للجزائر في 5 جويلية 1830 بعد تربص دام بضع سنين قبل هذا التاريخ، حيث تزامن هذا الاستعمار مع واقعة تاريخية عالمية تمثلت في تطور المنظومة الرأسمالية في شكل رأسمالية التكتلات ذات الإتجاه الاحتكاري أو ما عرف بالتروستات نتيجة التوسع الكبير في القطاع الصناعي وارتفاع معدلات النمو به، لذا فقد عمدت فرنسا منذ احتلالها للجزائر على تأمين مصالحها الاقتصادية من خلال العمل على:

- **توسيع منافذ توزيع منتجاتها الصناعية؛**
- **توسيع مصادر التموين بالمواد الأولية.**

لم يكن بمقدور فرنسا تحقيق هذا الهدف المزدوج دون اللجوء إلى عوامل غير اقتصادية كتوظيفها لعنصر الدين والترويج له، وكذا نشر الثقافة الوطنية وادعاء نشر التمدن، وهي العوامل التي شكل استخدامها عنصر اقناع هام للشعوب الأوروبية بضرورة استخدام القوة العسكرية في سبيل اخضاع بقية شعوب العالم وتحقيق كل الأهداف الإستراتيجية الضامر والباطن.

3- خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الاحتلال الفرنسي

ترتب على الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال الفترة (1830-1962) تشوهات كبيرة، نذكر منها:

- في ضوء الأهمية التي احتلتها الأراضي الزراعية في خطط وسياسات المستعمر الفرنسي، فقد بادر هذا الأخير غداة الاحتلال مباشرة إلى اصدار جملة من المراسيم والقرارات واتخاذ آليات وإجراءات قهرية لمصادرة الأراضي وحصرها، ومنها: (**قرار 1830، قرار مجلس الشيوخ 1831، قرار 1833، قانون نزع الأراضيَ 1971، الأمر الصادر 1944، 1887، 1897، 1927**)، مما أدى إلى **استيلاء الفرنسيين على 2.7 ملون هكتار من الأراضي الخصبة**

  مما ترتب عليه إحداث إزدواجية (ثنائية) في الاقتصاد بوجود قطاعين: **قطاع عصري أوروبي متطور ويستغل أجود الأراضي، وقطاع ثان تقليدي ريفي جزائري يغلب عليه الطابع الزراعي يستعمل وسائل بدائية ويستغل الأراضي غير الخصبة (الهامشية) على سفوح الجبال والوديان.**

- زوال وتدمير المهن الحرة والحرف والصنائع وتهميش بعضها الآخر بصورة تجعلها غير قادرة على التوسع والتطور والنمو عبر الزمن كما طبقت فرنسا في الجزائر **سياسة عدم تصنيع المستعمرة،** مما أدى إلى ظهور قطاعين صناعين أحدهما **تقليدي يملكه الجزائريين** وأخر **حديث ومتطور يعود للمعمرين الخواص أو لبعض الشركات الفرنسية** التي أخذت توسع من تدخلها في مختلف فروع الصناعة خاصة الإستخراجية. وبذلك **إنتقل عدد الوحدات من 100000 وحدة في منتصف القرن 19 إلى 35000 وحدة في عام 1951.**

- كرست السياسة التجارية للمستعمر إعتبار الجزائر منفذا لتصريف السلع الصناعية ومصدرا للتزود بمدخلات الإنتاج من المواد الأولية بأسعار منخفضة واليد العاملة الرخيصة وأصبحت الجزائر منذ سنوات الخمسينيات مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية الغذائية.

الجدول رقم (01): نسبة الصادرات والواردات الجزائرية إلى فرنسا عام 1956

الصادرات الجزائرية	النسبة (%)	الواردات	النسبة (%)
مواد نباتية	**87**	مواد نباتية	16
مواد حيوانية	6	مواد حيوانية	2
مواد معدنية	2	مواد معدنية	6
مواد مصنوعة	0	مواد مصنوعة	**55**

شهدت الفترة ما بين (1930-1954) ركودا اقتصاديا في الزراعة والصناعة، وهو ما أدى إلى تدهور الوضع المعيشي للسكان الأصليين وعملية تفقير واسعة للمجتمع الجزائري وخاصة سكان الأرياف ونزوح سكاني نحو المدن، **حيث ارتفع عدد سكان المدن 500000 ساكن سنة 1932** ونحو فرنسا حيث ارتفع **عدد العمال الجزائريين من 63068 عامل إلى 194271 ما بين (1950- 1960)**.

وقد تميز الاقتصاد الجزائري إلى غاية مشروع قسنطينة برأسمالية زراعية ورأسمالية مالية تهتم بالنشاطات المنجمة والبنكية والتجارية لتعظيم أرباحها وتوسيع دائرة هيمنتها، ولذلك عملت الإدارة الاستعمارية على وضع سياسات لدعم تراكم رأس المال في الزراعة والصناعة وإجراء إصلاحات بهدف استقرار الأرياف خاصة مع انطلاق الحرب التحريرية.

الأستاذة: معتوق سامية